آراء الزنجانيّ(ت: ٦٥٥هـ) النحويَّة في حروف المعاني الثنائية في كتابه (الكافي في شرح الهادي) دراسة وصفيّة تحليليّة

أ.د. سعدون أحمد علي الرَّبَعيّ
Email: saadoon.alrebaki@aliraqia.edu.iq
الباحث: محمد حسين عباس
Email: mh5600006@gmail.com
الجامعة العراقية / كلية الآداب

Al-Zanjani's (d. 655 AH) Grammatical Views on Dual Meaning Particles in His Book "Al-Kafi fi Sharh Al-Hadi": A Descriptive Analytical Study

Prof. Dr. Saadoun Ahmed Ali Al-Rabaei
Researcher: Mohammed Hussein Abbas
Al-Iraqia University / College of Arts

المستخلص

سلّط البحث الضوء على عالم من علماء النحو في القرن السابع الهجري، كان له منظومة نحوية تعليمية أراد شرحها لطلاب العلم، فوجد أنّه يشقّ عليهم أمرها، فعدل عنها وألّف شرحه (الكافي في شرح الهادي). ولم يكن الزنجانيّ بشرحه هذا ناقلًا لآراء مَن سبقه من النحويين أو مقلّدًا لهم، بل أوضح الكثير من دلالات الحروف الثنائية واحتجَّ لها وفصَّلها بطريقة سهلة ميسّرة بعيدة عن الصعوبة والتعقيد والجمود، بيدَ أنّه وقع في بعض المواضع في تعارض خلاف مقصده الذي وعد بأنْ يكون شرحه تعليميًا ميسّرًا، إذ كان في أثناء عرضه دلالات الحروف الثنائية يحيل بعضها إلى دائرة الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ولا ريب أنَّ الغوص في دائرة الخلاف النحوي يبعده عن المنهج التعليمي الذي اختطه لكتابه، فضلًا عن ميله إلى ذكر تعدد الآراء في المسألة النحوية الواحدة.

الكلمات المفتاحية: الزنجاني، الحروف الثنائية، الكافي في شرح الهادي، الآراء النحوية.

Abstract

The research shed light on a grammar scholar in the seventh century AH, who had an educational grammatical system that he wanted to explain to students of knowledge. He found that it was difficult for them to do so, so he changed it and wrote his explanation (Al-Kafi fi Sharh Al-Hadi). In his explanation, Al-Zanjani was not merely transmitting the opinions of the grammarians who preceded him or imitating them; He explained many of the meanings of the binary letters, argued for them, and detailed them in an easy and accessible way, far from difficulty, complexity, and stagnation. However, in some places he fell into contradiction, contrary to his purpose, which he promised that his explanation would be educational and easy, as during his presentation of the meanings of the binary letters, he referred some of them to the circle of disagreement. The grammarian between the Basrans and the Kufans, and there is no doubt that diving into the circle of grammatical disagreement distances him from the educational approach that he planned for his book, in addition to his tendency to mention the multiplicity of opinions on one grammatical issue.

Keywords: Al-Zanjani, dual letters, Al-Kafi fi Sharh Al-Hadi, grammatical opinions.

المقدمة :

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على خير الأنام المبعوث رحمةً للعالمين الذي جعله الله تاج الرُّسل والأنبياء صلاةً تدومُ بها النِّعم وتزول بها النِّقم وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعدُ:

فاللغة العربية واسعة الرحاب، كثيرة الفنون والعلوم والآداب، اشتغل فيها العلماء القدماء والمحدثون ولم يبلغوا غاية منتهاها، فصنّفوا في علومها الكتب والدواوين، والمتون والشروح والمختصرات، وأبو المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني(ت٦٥٥هـ) واحد من العلماء الذين ألَّفوا مختصرًا في علمي النحو والصرف سمَّاه (الهادي لذوي الألباب في علم الإعراب)، ثم شرحه فبرع وأبدع وكفى، فألّف كتابه النفيس (الكافي في شرح الهادي).

وقد اتّبعنا في هذا البحث منهجًا وصفيًّا تحليليًا قائمًا على تتبع آراء الزنجاني النحوية في حروف المعاني الثنائية في كتابه (الكافي في شرح الهادي)، وموازنتها بآراء النحويين القدماء الذين تقدَّموا عليه؛ لغرض بيان اتِّباعه لِمَنْ سبقه إليها، أو تفرُّده بها عنهم، متحرِّين وجه الصواب ما وسعنا، وترجيح ما يُظهر الدليل قوّته وتُبيّن الحُجّة رجحانه.

ولأهمية بيان آراء الزنجاني النحوية في الحروف الثنائية التي تضمنها هذا الكتاب، جاء هذا البحث الذي ينتظمه مبحثان تليهما خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع، وتسبقهما مقدمة احتوت على مسوغات اختيار الموضوع، والمنهج المتبع في دراسته. وانتظم المبحث الأول: (الزنجانيّ وكتابه "الكافي في شرح الهادي": نظرة تعريفية)، أمّا

المبحث الثاني فقد تضمن(آراء الزنجانيّ النحوية في الحروف الثنائية) تناولنا فيه سبع مسائل نحوية، وانتظمت خاتمة البحث أبرز النتائج التي توصلنا إليها.

المبحث الأول: الزنجاني وكتابه (الكافي في شرح الهادي) نظرة تعريفية

إنَّ سيرة الزنجاني العلمية قد تناولها الدكتور محمود يوسف فجّال[1]– محقق كتاب(الكافي في شرح الهادي)–، وكذلك تناولها باحثون سابقون بالدراسة[٢] في تمهيد رسائلهم الجامعية، واستقصوا القول فيها بما أغنى عن الإطالة في الكلام عليها، بيدَ أنّنا تناولناها بما يؤسس تمهيدًا للقارئ، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: سيرته العلمية:

- **كنيته واسمه ونسبه ولقبه:**

هو((أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخَرجي الزنجاني))[3]، وهذه التسمية قد نصَّ عليها الزنجانيّ بخط يده في نهاية كتابه (الكافي في شرح الهادي)[4]. والزنجانيّ نسبة إلى مدينة (زَنْجَان) الواقعة على نحو خمسين ميلًا إلى شمال غربي (أبهر) على نهر زنجان في إيران[5].

- **مولده ونشأته وعلمه:**

لم تذكر لنا المصادر التي ترجمت للزنجانيّ سنة ميلاده، وأنَّ كل ما تحصَّل عن نشأته أنَّه قد تربّى في بيت علم وفضل، حيث كان والده فقيهًا شافعيًّا وإمامًا لغويًّا وصرفيًّا[6]، وأنَّه قد تمرّس على التأليف مقتديًا بوالده وسائرًا على منواله، وقد عُرف عن الزنجانيّ شغفه منذ نشأته الأولى بكلّ العلوم، فضرب في كلّ علم بسهم وأخذ من كلّ فن بنصيب؛ لذا تتفق كتب التراجم التي ترجمت له على أنَّ الزنجانيّ كان إمامًا مبرزًا في علوم العربية، إذ كان أديبًا حكيمًا، عارفًا بالمنقول والمعقول، وكان عالمًا

بالنحو واللغة والتصريف وعلم المعاني والبيان والقوافي والعروض، وله مشاركة بعلم الهيأة والرياضة، فضلًا عن علمه الجمّ بعلوم التفسير والقراءات والفقه[٧]. وأنّه قد نزل (تبريز) وأقام بها، ثم قام برحلة إلى (خراسان)، ثم رجع إلى تبريز، وبعدها أقام في (الموصل) على مقربة من المدرسة القاهرية، ثم انتقل إلى بغداد وأمضى فيها بقية عمره[٨].

- **شيوخه**

لم تذكر المراجع التي ترجمت للزنجاني غير شيخ واحد له- فضلًا عن والده-، وهو(شمس الدين أبو عبدالله المعروف بابن الخبّاز(ت٦٣٩هـ) الإربلي الموصلي الضرير النحوي)[٩]، وقد صرّح الزنجانيّ غير مرّة في كتابه (الكافي في شرح الهادي)، باسم شيخه قائلًا: ((شيخنا أبو العباس أحمد بن الخبّاز))، و((شيخنا ابن الخبّاز))[١٠].

- **تلاميذه**

لم تذكر كتب التراجم مَنْ تَلْمَذَ للزنجاني على وجه التحديد، لكن ما أُثر عنه أنَّه قد نهل من علوم اللغة والشريعة وغيرها، فكما أخذ الكثير منها أعطى بسخاء وبذل؛ لذا كان من الطبيعي أنْ يقبل عليه طلاب العلم؛ ليستمعوا إليه ويأخذوا عنه، ويبدو أنَّه كان يجلس مع طلابه جلوسًا عامًّا، حين أقرأهم النحو، والصرف، واللغة، والأدب، والعروض، فلم يُؤْثر أحدًا منهم بدرس أو إملاء، أو ربّما كان منشغلًا بالتأليف والتصنيف؛ لذا لم يذكر المترجمون له تلاميذ بعينهم[١١].

- **وفاته:**

تُوفِّيَ الزنجانيّ- بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي- ببغداد في سنة (٦٥٥هـ)[١٢].

ثانيًا: كتابه (الكافي في شرح الهادي)

صنَّفَهُ الزنجانيّ ببغداد، وفرغ منه في ذي الحجة سنة (٦٥٤هـ) أربع وخمسين وستمئة[١٣]، وهو في الأصل كتابان: الأول: اسمه (الهادي لذوي الألباب في علم الإعراب)، وقد عرَّفه الزنجانيّ بنفسه قائلاً: ((هذا مختصرٌ هادٍ لذوي الألباب إلى علم الإعراب، أمليته لبعض أعزّة أحباب، سالكًا فيه سبيل الإيضاح مع الاختصار، مجتنبًا طريق التقصير والإقصار، مشيرًا إلى قواعد هذا العلم، موضّحًا إياها بأمثلتها، ليكون فيه كفاية للمبتدي، وإقناع للمنتهي))[١٤]. ثم وضع له شرحًا سمّاه: (الكافي في شرح الهادي)، وقال فيه: ((... لكن المختصر الذي سمّيته بـ(الهادي)، قد شُغف به علماء الدهر، وفقهاء العصر، وكان يرغبهم في حفظه نَزَارَةُ حجمه وغزارة علمه، ويصدّهم عنه صعوبة إدراكه، وعسر فهمه))[١٥].

ويتّضح من نصّي الزنجانيّ المذكورَيْنِ آنفًا أنَّ صعوبة مختصره- الهادي-، وعسر فهمه على طلاب العلم، هو الذي دفعه إلى أنْ يضع له شرحًا مفصّلًا، سمّاه: (الكافي في شرح الهادي)، قال في مقدمته: ((فسألني مَن لا يمكن أن يُرد سؤاله لأتجشم عبء ما طلب واحتماله، أن أملي له شرحًا موجزًا أجلو به صدأه عند ذوي الألباب، وأفتح الباب المستغلق منه على الطلاب، فأجبته إلى سؤاله، وأسعفته بمراده، وأمليت على إكداء قريحتي، ونضوب رويتي هذا الكتاب وفق مراده جامعًا فيه بين الأحكام الصحيحة، والتعاليل الصريحة، والشواهد الغزيرة، والمسائل العزيزة))[١٦].

وأنَّ الزنجاني قد عرض في مختصره (الهادي) قواعد اللغة العربية في النحو والصرف عرضًا كاملًا بإيجاز، إذ قَسَمَه على قسمين رئيسين: قسم النحو، وقسم التصريف،

والقسم الأعظم هو النحو، وجعله على ثلاثة أقسام: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، وألحق بمباحث النحو مباحث النسب والتصغير والخط والإمالة والوقف، وعنون الأبحاث التي تحت الأقسام الثلاثة: باسم (فصل)[١٧]. أمّا الكتاب المحقق وهو (الكافي في شرح الهادي) فقد طبع سنة (٢٠٢٠م) بخمسة مجلدات، أربعة منها لقسم النحو، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال (رحمه الله)، والمجلد الخامس، لقسم التصريف، بتحقيق الدكتور: أنس محمود فجّال، وذكر المحقق أنَّ الكتاب حقق على ست نسخ خطية إحداها بخط المؤلف[١٨]. وأنَّ ميدان بحثنا سيكون في قسم النحو إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني: آراء الزنجاني النحوية في حروف المعاني الثنائية

أولًا:(إنْ) المخففة بين الإعمال والإهمال

يرى الزنجاني أنّه إذا خُفّفت (إنَّ) المكسورة جاز إعمالها وإلغاؤها، معللًا سبب إلغاء عملها لزوال اختصاصها بالأسماء، وذلك بقوله: ((فأمّا (إنَّ) المكسورة إذا خُفّفت فالأكثر إلغاؤها؛ لأنّها إنّما كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها، وقد زال فصارت كحرف من حروف الابتداء يليها الاسم والفعل، ولا يلزم ذلك في الفعل إذا خفّفت بحذف شيء منه؛ لأنَّ الفعل لم يعمل للفظه بل لمعناه، فتقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ))[19]، ولكنّه أجاز إعمالها، قائلًا:((ويجوز إعمالها، فتقول: إنْ زيدًا لمنطلق، حكاه سيبويه[20]، وقُرئ:﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[سورة يس: ٣٢]، و﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[سورة هود: ١١١]، بالنصب والتخفيف[21]، تشبيهًا لها بفعل حُذف بعض حروفه، وبقي عمله، نحو: لم يكُ زيدٌ منطلقًا، ولم أُبَلْ زيدًا))[22].

ويظهر من نصّ الزنجاني أنّه استند في جواز إعمال (إنْ) المخفّفة إلى السماع والقياس، أما السماع فمنه قراءة قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[سورة هود: ١١١]، بتخفيف (إنْ) ونصب (كلًّا)، ومن السماع أيضًا ما حكاه سيبويه: ((حدّثنا مَن نثق به أنَّهُ سَمِعَ من العرب مَنْ يقول: إنْ عمرًا لَمُنطلقٌ))[٢٣].

وأمّا القياس فهو أنَّ (إنْ) مشبَّهة بالفعل، وشبهها به ليس في اللفظ فقط، إنّما في تأكيد المعنى كذلك، فإذا خُفِّفت صارت بمنزلة فعلٍ حُذف منه بعض حروفه، والفعل يعمل وإنْ حُذف بعض حروفه؛ لأنّه يعمل بالمعنى وليس باللّفظ، وذلك نحو: (لم يكُ زيدٌ منطلقًا)، و(لم أُبَلْ زيدًا). يقول أبو علي الفارسي: ((ولم تعمل (إنَّ) عمل الفعل لمّا خففتها؛ لزوال شبهها بالفعل من أجل التخفيف، ولو نصبت بها لجاز في القياس))[24].

ويبدو لنا جليًّا أنَّ الزنجاني كان متابعًا مذهبَ سيبويه وجمهور النحويين[٢٥] في جواز إعمال (إنْ) المخفّفة، إذ روى سيبويه عمَّن يثقُ به ((أنَّهُ سَمِعَ من العرب مَنْ يقول: إنْ عمرًا لَمُنطلقٌ، وأهل المدينةِ يقرؤون:﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ يخفّفون وينصبون))[٢٦]، معللًا جواز إعمالها، قائلًا: ((وذلك لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل، فلمَّا حُذِفَ من نفسه شيء لم يُغيَّرْ عمله كما لم يُغيَّرْ عَمَلُ (لَمْ يكُ) و(لَمْ أُبَلْ) حين حُذف))[٢٧].

وقد روي عن الكسائي أنّه أنكر إعمالها عند تخفيفها، قائلًا: ((ما أدري على أي شيءٍ، قرأ: وإنْ كُلًّا))[٢٨].

وتبعه في ذلك تلميذه الفرّاء، إذ وجّه إعراب (كلًّا) في قراءة تخفيف(إنْ) ونصب(كلًّا) قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[سورة هود: ١١١]، على أنّ (كلًّا) منصوبة

بـ(ليوفّينّهم)، وليس على أنّها اسم (إنْ) المخفّفة، وذلك بقوله: ((وأمّا الذين خَفَّفوا (إنَّ)، فإنَّهم نصبوا (كلًّا) بـ(ليوفّينّهم)، وقالوا: كأنّا قلنا: وإنْ ليوفّينّهم كلًّا))[29].

ولم يرتضِ الطبري هذا التوجيه الإعرابي للفرّاء مبينًا قبحه من جهة العربية، وذلك بقوله: ((فإنْ كان ذلك أراد، ففيه من القبح ما ذكرت من خلافه كلام العرب، وذلك أنَّها لا تنصب بفعل بعد (لام) اليمين اسمًا قبلها))[30]، أي: إنَّ (لام) القسم تمنع ما بعدها أنْ يعمل فيما قبلها؛ لذا لا يجوز أنْ تقول: (زيدًا لأكرمَنَّ)، و(عمرًا لأضربَنَّ)، فتنصب (زيدًا) بـ(لأكرمَنَّ)، و(عمرًا) بـ(لأضربَنَّ)، فكذلك لا يجوز أنْ يكون (كُلًّا) منصوبًا بـ(لَيُوفّيَنَّهُم)[31]. وكذلك يرى النحّاس عدم جوازه، قائلًا:((وهذا من كثير الغلط، لا يجوز عند أحد: زيدًا لأضربَنَّه))[32].

وذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى إنكار إعمال (إنْ) المخفّفة، قائلًا: إنَّ النحويين((لم يأتوا بشاهد يصحّ الاعتماد عليه في مسألتي الإعمال والإهمال، والبيت الواحد لا يكفي في إثبات قاعدة مهمة كهذه، وهو قول الطرمّاح:

ونحنُ أُباةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكٍ وإنْ مالكٌ كانَتْ كِرامَ المعادنِ[33]

و(إنْ) هنا مخفّفة ولم تدخل (اللام) الفارقة على الخبر؛ وذلك لظهور المقصود بها. ومن المفيد أنْ أشير أنَّ تخفيف (إنْ) لم يعد له وجود في عربيتنا المعاصرة))[34].

في حين يرى الدكتور عبد الرحمن مطلك الجبوري أنّه لا جدوى في إنكار عمل (إنْ) المخفَّفة؛ لأنَّ العمل مع التخفيف مسموع عن العرب، وعليه قراءة سبعية متواترة، فضلًا عن صحّته من جهة القياس– كما مبيّن آنفًا–؛ لذا فالإعمال مع التخفيف لغة ثابتة وإنْ كانت أقلّ من الإهمال[٣٥]، وهذا مما يدلّ على أنَّ مذهب الزنجانيّ ومَن سبقه من النحويين أقرب إلى الواقع اللغوي في أنَّ (إنَّ) تُخفّف فتعمل قليلًا وتُهمل كثيرًا، وهو ما نراه المذهب الخليق بالقبول.

ثانيًا: مجيء (أو) بمعنى (الواو)

مذهب الزنجاني أنَّ ((الواو: للجمع المطلق، نحو: رأيتُ زيدًا وعمرًا))[36]، إذ يرى أنَّ (((الواو) أصل حروف العطف؛ لأنّها لا توجب إلّا الاشتراك بين الشيئين فقط في حكم واحد، بخلاف غيرها، فإنّها توجب زيادة على ما يوجبه (الواو)، ألا ترى أنَّ (الفاء) تفيد الترتيب، و(أو) الشك، و(بل) الإضراب، إلى غير ذلك، فصارت (الواو) بمنزلة الشيء المفرد، وغيرها بمنزلة المركب، والمفرد أصل المركب، وهي تدلّ على الجمع المطلق))[37]. أمّا حرف العطف(أو) فهو لأحد الشيئين أو الأشياء؛ ولهذا إذا لم يكن معك في الكلام دليل يوجب زيادة معنى، فإنّه يُحمل عليه، وأنّ حرف العطف (أو) يقع في: الخبر والاستفهام والأمر، تقول في الخبر: (جاءني زيدٌ أو عمروٌ)، أي: أحدهما. وتقول: (زيدٌ أو عمروٌ قام)، ولا تقول: قاما؛ لأنَّ المُراد أحدهما. وفي الأمر: (خذ دينارًا أو درهمًا)، أي: أحدهما. وفي الاستفهام: (ألقِيتَ عبد الله أو أخاه)، أي: ألقِيتَ أحدهما، فيكون الجواب: نعم، إنْ كان عندك واحدٌ منهما، أو: لا، إنْ لم يكن عندك واحد منهما[38]؛ لذا أنكر الزنجاني مجيء (أو) بمعنى (الواو)، وحمل ما جاء في السماع عن العرب على الشاذ الذي لا يُقاس عليه، وذلك بقوله: ((أمّا قول الشاعر:

وكان سِيَّانِ ألّا يَسْرَحُوا نَعَمًا أو يَسْرَحُوه بها واغْبَرَّتِ السُّوحُ[39]

وقول الآخر:

فسِيَّانِ حَرْبٌ أو تَبُوءُ بِمِثْلِهِ وقد يَقْبَلُ الضَّيْمَ الذليلُ المُسَيَّرُ[40]

فإنّه استعمل هاهنا (أو) بمعنى (الواو)، لما رآها تفيد الجمع في الإباحة، كقولك: (جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ)، وهو من الشاذّ الذي لا يُقاس عليه))[41].

وكذلك أنكر على الكوفيين القول بمجيء (أو) بمعنى (الواو) وذلك بقوله: ((وذهب الكوفيون إلى أنَّ (أو) قد تجيء بمعنى (الواو) كقوله:

فلو كان البكاءُ يَرُدُّ شيئًا بَكَيْتُ على بُجَيْرٍ أو عِفاق[42]

أراد على بُجير وعِفاق... وعندنا البيت محمول على أنّه كان يبكي على بُجير في وقت، وعلى عِفاق في وقت))[43].

ويبدو لنا أنَّ الذي دعا الزنجاني إلى القول بعدم مجيء (أو) بمعنى (الواو) هو التمسك بالأصل- أي: استصحاب الحال- إذ إنَّ الأصل في كلّ حرف أنْ لا يدلّ إلّا على ما وُضِعَ له، ولا يدلّ على معنى حرف آخر، ومَن تمسّك بالأصل فقد استغنى عن إقامة الدليل، والأصل في (أو) أنْ تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف (الواو)؛ لأنَّ (الواو) معناها الجمع بين الشيئين، ولا دليل لهم يدلّ على صحة ما ادعوه[44]؛ لذلك حمل الزنجانيّ البيت الشعري على أنَّ المُراد أنّه كان يبكي على بُجير في وقت، وعلى عِفاق في وقت، أي: إنَّ (أو) فيه لإثبات أحد الشيئين في وقت دون وقت، وكأنّه قال: بكيت على بُجيرٍ مرّة وعلى عِفاق أخرى[45]، ((وهو كقولك: كُل الخبزَ أو الأرزَ أو اللحمَ، على معنى إفراد واحد في حال))[46].

وقد سبق الزنجانيّ مكي القيسي، وأبو البركات الأنباري، وابن الخبّاز(ت ٦٣٨هـ)[47]، في نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين، ولكن يبدو لنا جليًّا أنّ الزنجانيّ كان متابعًا لشيخه ابن الخبّاز في نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين وفي ردّه عليهم، إذ يقول ابن الخبّاز في (أو): ((إنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّها تكون بمعنى (الواو)... كقول الشاعر:

فلو كان البكاءُ يَرُدُّ شيئًا بَكَيْتُ على بُجَيْرٍ أو عِفاق

أراد على بُجيرٍ وعِفاقِ... أمّا البيت فمحمول على أنّه كان يبكي على بُجير في وقت وعلى عِفاقِ في وقت آخر, فتكون لأحد الشيئين))[48].

وأنَّ ما نسبه الزنجاني إلى الكوفيين عامتهم فيه نظر؛ لأنَّ الفرّاء قد أجاز مجيء (أو) بمعنى (الواو) مطلقًا، وذلك بقوله: ((وأنشدني الكسائي:

سواء عليك النفْرُ أم بِتَّ ليلة بأَهل القِباب مِن نُمَيْرِ بنِ عامِرِ[49]

وأنشده بعضهم: (أو أنت بائت)، وجاز فيها (أو) لقوله: النفر؛ لأنَّك تقول: سواء عليك الخير والشر، ويجوز مكان (الواو) (أو)؛ لأنَّ المعنى جزاء، كما تقول: (اضربه قام أو قعد)، فـ(أو) تذهب إلى معنى العموم كذهاب الواو))[50].

وكذلك أجازه بعض علماء النحو البصريين الأوائل وفي مقدمتهم سيبويه، وذلك بقوله: ((وتقول: خذه بما عزَّ أو هان، كأنّه قال: خذه بهذا أو بهذا، أي: لا يفوتَّنك على كل حال، ومن العرب مَنْ يقول: خذه بما عزَّ وهان، أي: خذه بالعزيز والهيِّن، وكلّ واحدة منهما تجزئ عن أختها))[51].

وذهب قطرب– فيما رواه عنه ابن جنّي– إلى جواز استعمال (أو) بمعنى (الواو) مستندًا في ذلك إلى مجيئه في كلام الله وفي كلام العرب، قال ابن جنّي: ((وذهب قطرب إلى أنَّ (أو) قد تكون بمعنى (الواو)، وأنشد بيت النابغة:

قالت ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا إلى حَمامَتِنا أو نِصفُهُ فَقَدِ[52]

فقال: معناه : ونصفه))[53]. وقوله أيضًا:((فأمّا قول الله سبحانه:﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[سورة الصافات: ١٤٧]، فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفرّاء بمعنى (بل)، ولا على مذهب قطرب في أنّها بمعنى (الواو)، لكنّها عندنا على بابها في كونها شكًّا))[54].

ومذهب الأخفش الأوسط أنَّ (أو) تأتي بمعنى (الواو) كذلك، فهو يقول:((وقال:﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[سورة الصافات: ١٤٧]، ومعناه: (ويزيدون)، ومخرجها في العربية أنَّك تقول: (لا تجالسْ زيدًا أو عمرًا أو

خالدًا)، فإنْ أتى واحدًا منهم أو كُلَّهُم كان عاصيًا، كما أنّك إذا قلت: (إجْلِس إلى فلان أو فلان أو فلان)، فجلس الى واحد منهم أو كلهِّم كان مطيعًا، فهذا مخرجه من العربية، وأرى الذين قالوا: إنَّما (أو) بمنزلة (الواو) إنّما قالوها؛ لأنّهم رأوها في معناها، وأمّا﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فإنّما يقول: {أَرْسَلْنَاهُ إلى مِئَةِ ألفٍ} عند الناس, ثم قال: {أو يَزِيدُونَ} عند الناس؛ لأنّ الله تبارك وتعالى لا يكون منه شكّ))[55].

وقد أخذ بهذا الرأي بعض علماء النحو المتأخرين، ومنهم: ابن مالك، وابن هشام، والأشموني[56]، مستندين في ذلك إلى مجيئه كثيرًا في كلام الله وفي كلام العرب، ومنه قوله تعالى:﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[سورة الإنسان: ٢٤]، أي: وكفورا. وقوله تعالى:﴿أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [سورة النور: ٦١]، ومما ورد من أشعار العرب في ذلك قول امرئ القيس:

فَظَلَّ طُهاةُ اللحمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجِّلِ[57]

وقول الآخر:

وقد زَعَمَتْ ليلى بأنِّي فاجرٌ لنفسي تُقاها أو عليها فجورُها[58]

معناه: وعليها[59].

يقول الرضي الاسترابادي: ((ولما كثُر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى (الواو)، قال:

وكان سِيَّانِ ألّا يَسْرَحُوا نَعَمًا أو يَسْرَحُوه بها واغْبَرَّتِ السُّوحُ

فإنَّ (سِيّان) بمعنى: مستويان، وهو بين الشيئين))[60].

وقد أخذ بهذا الرأي بعض المحدثين[61]، إذ يرى عباس حسن أنّه إذا وقع حرف العطف (أو) بعد نفي أو نهي فإنّه ينفي العموم الذي يشمل كلّ فرد مما في حيّز النفي[62]، وهو ما يشير إلى جواز مجيء (أو) بمعنى (الواو) أحيانًا.

في حين لم يرتضِ الزجّاج مجيء (أو) بمعنى (الواو)؛ لاختلاف معنييهما، وذلك بقوله: (((أو) لا تكون بمعنى الواو؛ لأنَّ (الواو) معناها الاجتماع، وليس فيها دليل أنَّ أحد الشيئين قبل الآخر))[63]. وتبعه في ذلك النحّاس، وذلك بقوله في ردّ قولي الأخفش الوسط: ((والقولان خطأ: لا تكون (أو) بمعنى (الواو)، ولا تُضمر (مِنْ) كما لا يُضمر بعض الاسم))[64]. وكرّر النحّاس رفضه استعمال (أو) بمعنى (الواو)، وذلك بقوله في قوله تعالى:﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾[سورة النجم: ٩]، ((وهذا أيضًا مما يشكل في العربية؛ لأنَّ (أو) لا يجوز أنْ تكون بمعنى (الواو)؛ لاختلاف ما بينهما))[65]. وبالشيء نفسه يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((وأمّا ما ذكروه من أنَّها بمعنى (الواو)، فلستُ أرى أنَّها كـ(الواو) تمامًا، بل هي لأحد الشيئين أو الأشياء أيضًا، وليست للجمع))[66].

وبالرجوع إلى رأي الزنجانيّ في هذه المسألة ومَن سبقه أو جاء بعده من النحويين الذين لم يجيزوا مجيء (أو) بمعنى (الواو)، نجد أنّهم قد استندوا في رفضهم إلى التمسك بالأصل، إذ إنَّ (الواو) لمطلق الجمع، في حين أنَّ (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء؛ ولهذا الاختلاف في معنييهما امتنع عندهم استعمال (أو) بمعنى (الواو)، بيدَ أنَّ الاستدلال بالأصل أو (استصحاب الحال) الذي استندوا إليه يسقط الاستدلال به إذا ما وُجد دليل آخر، ولاسيّما الفصيح من السماع- (الشواهد القرآنية والشعرية)- الكثير كثرة تجيز القياس عليه، فضلًا عن أنّ حمل تلك الشواهد على ظواهرها التي

تتفق والمعنى، فيه تسهيلٌ للمتلقي، وبعدٌ عن التكلّف في التأويل؛ لذا نحن نركن إلى القول بجواز مجيء (أو) بمعنى (الواو).

ثالثًا: دخول حرف على حرف مثله في المعنى

ذكر الزنجانيّ أنَّ (لام التعليل)، و(كي) من الحروف الجارّة التي تُضمر معها (أنْ)، فقولك: (زرتُكَ لتكرمَني)، فإنّ الفعل (تكرمني) منصوب بـ(أنْ) مضمرة؛ لأنَّ هذه (اللام) حرف جرّ، كما في قولك: (جئتُكَ للإكرام)، فلا تعمل في الفعل؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال. وكذلك (كي) فإنّها إذا دخلت على الفعل المضارع– ولم تدخل عليها (اللام)– فهي تعليلية جارّة، إذ ينتصب الفعل بعدها بـ(أنْ) مضمرة، ويكون المصدر المؤول من (أنْ والفعل) في موضع جرّ بها[67]، ((وإنْ دخلت على الفعل فإنْ دخلت عليها (اللام)، فـ(كي) هي الناصبة، لئلا يُجمع بين حرفي جرّ، كقولك: (زرتُكَ لكي تكرمَني)، وفي التنزيل:﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [سورة الحديد: ٢٣]))[68]. أي: إذا دخلت (اللام) على (كي)، فإنَّ (كي) تكون حرفًا مصدريًا بمعنى (أنْ)؛ لأنَّ حرف الجر لا يدخل على مثله؛ لذلك تكون هي الناصبة للفعل بنفسها، فالفعل (تكرمني) في قولك: (زرتُكَ لكي تكرمَني)، منصوب بـ(كي) نفسها.

وأنّ ما ذهب إليه الزنجانيّ في عدم جواز دخول حرف على حرف مثله في المعنى، هو مذهب أغلب النحويين[69]، إذ يقول ابن يعيش: ((وأمّا (كي) فللعرب فيها مذهبان: أحدهما: أنْ تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة (أنْ)، وتكون مع ما بعدها بمنزلة اسم، كما كانت (أنْ) كذلك. والآخر: أنْ تكون حرف جرّ بمنزلة (اللام)، فينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ) كما ينتصب بعد (اللام). فإذا كانت بمنزلة (أنْ)، جاز دخول (اللام) عليها، قال الله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [سورة الحديد:

٢٣]، و﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾[سورة النحل: ٧٠]، وقياس (كي) هذه أنْ تكون بمنزلة (أنْ)، ولولا ذلك لم يجز دخول (اللام) عليها؛ لأنّ حرف الجرّ لا يدخل على مثله))[70].

بيدَ أنَّ الدكتور فاضل السامرائي لم يرتضِ ما قرره النحويون– ومنهم الزنجاني– في عدم جواز دخول حرف التعليل على حرف تعليل آخر، وذلك بقوله عن (كي): ((وعند النحاة أنّها إذا سُبقت بـ(اللام)، فليست حرف تعليل، بل التعليل مستفاد من (اللام)، وذلك نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[سورة الحديد: ٢٣]؛ لأنّها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل.

ويبدو لنا أنّها تعليلية على كلّ حال، سواء أُفردت أم سُبقت بـ(اللام)، يدلّ على ذلك أنّها لا تُستعمل إلّا في مقام التعليل، أمّا قولهم إنّ حرف التعليل لا يدخل على حرف التعليل فلا أراه سليمًا؛ وذلك أنّ اللفظين اللذين يفيدان معنًى واحدًا قد يقترنان كما في التوكيد، نحو قوله تعالى:﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[سورة الحجر: ٣٠]، فـ(كلهم): توكيد، و(أجمعون): توكيد، ونحو: (جاء أخوك بنفسه) فـ(الباء): زائدة للتوكيد، و (نفسه): توكيد، ونحو: (جئتُ أنا نفسي)، ونحو: (لا لا أذهب)، وكما في التشبيه نحو: (ليس كمثله شيء) فـ (الكاف) للتشبيه، و (مثل) للتشبيه في قول))[71].

ويؤيّد الدكتور سعدون أحمد علي الرَّبَعيّ ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي، فيقول: ((واللافت للنظر في التعبير القرآني دقته في تناول حروف المعاني متعانقة أو مفردة، إذ نجده يستعمل الحرف لدلالة مقصودة في السياق ويردفه بآخر مما يدعو ذلك إلى التدبّر وإعمال الفهم لإدراك ما وراء هذا من مقاصد ودلالات))[72].

ويبدو للباحث أنَّ رأي الدكتور فاضل السامرائي في استدراكه على ما قرره النحويون- ومنهم الزنجانيّ- أولى بالقبول والترجيح؛ لأنَّ السماع يعضده، والقياس يقوّيه.

رابعًا: (لا) النافية ودلالة نفيها للفعل المضارع

ذهب جمهور النحويين إلى أنَّه إذا دخلت (لا) على الفعل المضارع فإنّها تخلصه للمستقبل[73]، وهذا ما نلفيه عند الزنجانيّ، وذلك بقوله في مختصره: ((و(لا): لنفي المستقبل))[74]، ثمَّ يقول شارحًا: ((فإذا قيل: (هو يفعل)، أو (زيدٌ يقوم غدًا)، فنفيه: لا يفعل، ولا يقوم، وكذلك إذا قيل: (ليفعلَنَّ)، فنفيه: لا يفعل؛ لأنَّ النون تصرف الفعل إلى الاستقبال))[75].

في حين ذهب بعض النحويين المتأخرين إلى أنَّ ذلك غير لازم فقد تأتي للحال أيضًا[76].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ (لا) تنفي الفعل المضارع مطلقًا، فهو يتفق مع جمهور النحويين- وفيهم الزنجاني- في أنَّ (لا) تنفي المستقبل، مستشهدًا على ذلك بآيات قرآنية، وذلك بقوله:((أمَّا أنَّ (لا) تأتي للاستقبال فهذا ما لا شكَّ فيه، قال تعالى:﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾[سورة البقرة: ٤٨]، وهذا استقبال، وقال:﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ﴾ [سورة البقرة: ٨٦]... وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖ﴾ [سورة المائدة: ٥٤]، وهذا كله استقبال))[77].

ولم يرتضِ الدكتور فاضل السامرائي ما ذهب إليه جمهور النحويين في تخليص (لا) الفعل المضارع للاستقبال فحسب، إنّما يتفق أيضًا مع ما يقول به بعض المتأخرين في أنّها تنفي الحال أيضًا، وذلك بقوله: ((وأمَّا تخليصها الفعل المضارع للاستقبال، وأنَّها لا تنفي الحال، فهذا موضع نظر نازع فيه بعضهم مستدلًّا بصحة قولنا: (جاء زيد لا يتكلم) ،وبصحة قولنا: (أتحبه أم لا تحبه)، و(أتظنُّ ذلك أم لا تظنُّ)، ولا ريب أنَّ ذلك بمعنى الحال، وبقولهم: (مالك لا تقبل)، و(أراك لا تبالي)، وبنحو قول الله تعالى:﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾[المائدة: ٨٤]، و﴿مَّا لَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا﴾[سورة نوح: ١٣]، و﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾ [سورة النمل: ٢٠]، و﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾[سورة يس: ٢٢]، وهذا كله يفيد الحال))[78].

ويزيد قائلًا:((والحق الذي لا مرية فيه أنَّها تأتي للحال، كما تأتي للاستقبال، وليست هي من مخلصات الفعل للمستقبل كما يذهب إليه الجمهور، يدلّ على ذلك الاستعمال الفصيح الكثير في القرآن الكريم وغيره))[79].

ولم يقف الدكتور فاضل السامرائي عند هذا الحدّ، إنّما ذهب إلى أبعد من ذلك حين أطلق زمان نفي (لا)، مستدلًّا على ذلك بآيات قرآنية، وذلك بقوله- مستدركًا على النحويين القدماء والمتأخرين- :((والحق أنَّها تنفي الفعل المضارع مطلقًا بكل أزمانه، الحال والاستقبال، المنقطع وغيره، فالحال نحو:﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾[سورة النمل: ٢٠]، والاستقبال نحو:﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[سورة البقرة: ١٧٤]، والمنقطع نحو:﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗا﴾[سورة آل عمران ٤٢]، والمستمر نحو:﴿ فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾ [سورة

البقرة: ٨٦]، وتأتي مع الفعل الدال على الحقيقة نحو:﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[سورة البقرة: ١٨٥]، ونحو:﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٢]، و﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[سورة البقرة: ٢٥٥]، وما إلى ذلك. فالخلاصة أنَّ (لا) تنفي كل أزمنة المضارع فهي لا تختص بزمن دون زمن))[80].

وأزاء هذه الوفرة من الشواهد المعتبرة التي ساقها الدكتور فاضل السامرائي، نرى أنَّ ما ذهب إليه من إطلاق نفيها الأزمنة جميعها هو المذهب الخليق بالقبول.

خامسًا: حذف (لا) النافية

أجاز الزنجاني حذف(لا) النافية الواقعة في جواب القسم، وذلك بقوله: ((يجوز أنْ تحذف (لا) وأنت تريدها، تقول: (واللهِ يقومُ زيدٌ)، تريد: لا يقومُ زيدٌ، إذ قد علم أنّه لو كان إيجابًا لم يخلُ من (اللام)، أو من (النون)، أو منهما، وتقول: واللهِ قامَ زيدٌ، تريد: لا قامَ زيدٌ؛ لأنّه لو كان إيجابًا لم يخلُ من (اللام)، أو من (قد)، أو منهما كليهما، وفي التنزيل:﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف: ٨٥]، أراد: لا تفتأ، وقال امرؤ القيس:

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً وَلَوْ قَطَّعُوا رَأسِي لَدَيْكِ وأوْصالِي[81]

أراد: لا أبرح))[82].

يظهر من نصّ الزنجانيّ أنّه يجيز حذف (لا)– مع إرادة معناها– الواقعة في جواب القسم، سواء كان منفيها فعلًا مضارعًا أم ماضيًا، مبينًا أنَّ حذفها لا يوقع في اللبس؛ لأنّه لو كان جواب القسم فعلًا مثبتًا لاتصلت به (اللام) الواقعة في جواب القسم، أو (نون التوكيد)، أو اللام والنون معًا، كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ

﴿أَصْنَامَكُمْ﴾[سورة الأنبياء: ٥٧]، ونلحظ أنَّ الزنجانيّ لم يخصّ هذا الحذف بشيء، وكأنّه أجاز هذا الحذف مطلقًا، مستشهدًا على ذلك بكلام الله وبكلام العرب.

وأنَّ ما ذهب إليه الزنجانيّ هو مذهب النحويين القدماء[83]، إذ يقول سيبويه: ((فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام، ولزمت اللام النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة... وإذا حلفت على فعل منفيٍّ لم تغيّره عن حاله التي كان عليها قبل أنْ تحلف، وذلك قولك: (والله لا أفعل)، وقد يجوز لك وهو من كلام العرب أنْ تحذف (لا) وأنت تريد معناها، وذلك قولك: (والله أفعل ذلك أبدًا)، تريد: والله لا أفعل ذلك أبدًا))[84].

وبالقول نفسه قال الفرّاء في قوله تعالى:﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف: ٨٥]: ((تاللهِ تفتأ: معناه لا تزال تذكر يوسف، و(لا) قد تُضمر مع الأيمان؛ لأنّها إذا كانت خبرًا لا يُضمر فيها (لا) لم تكن إلّا بـ(لام)، ألا ترى أنّك تقول: (والله لآتينَّكَ)، ولا يجوز أنْ تقول: (والله آتيك) إلَّا أنْ تكون تُريد (لا)، فلمَّا تبيّن موضعها وقد فارقت الخبر أُضمرت، قال امرؤ القيس:

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً وَلَوْ قَطَّعُوا رَأسِي لَدَيْكِ وأوْصالِي

وأنشدني بعضهم:

لعَمْرُ أبي دهماء زالتْ عزيزةً على قومها ما فَتّل الزَّنْد قادِحُ[85]

يريد: لا زالت))[86].

والطبري يؤيد حذف (لا) عند معرفة السامع بمعنى الكلام فيقول : ((وحُذفت(لا) من قوله: (تفتأ) وهي مرادة في الكلام؛ لأنَّ اليمين إذا كان ما بعدها خبرًا لم يصحبها الجحد، ولم تسقط(اللام) التي يجاب بها الأيمان، وذلك كقول القائل: (والله لآتينَّك)،

وإذا كان ما بعدها مجحودًا تُلُقِّيت بـ(ما) أو بـ(لا)، فلمّا عُرِفَ موقعها حُذِفت من الكلام؛ لمعرفة السامع بمعنى الكلام))[87].

في حين اجتهد بعض النحويين المتأخرين فوضعوا شرطين لجواز هذا الحذف، أحدهما: أنْ يكون الفعل مضارعًا. والآخر: أنْ يكون جواب قسم؛ لذا حملوا ما حُذفت منه (لا) مع الفعل الماضي الواقع في جواب القسم على الشذوذ[88]، أي: ((الحذف مقيس في جواب القسم إنْ كان مضارعًا، وشاذ فيه إنْ كان ماضيًا))[89]، وتساهل ابن هشام قليلًا فجعل حذف (لا) النافية يطّرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعًا، ويقلّ مع الماضي[90].

ولم يبعد كثيرًا الدكتور فاضل السامرائي عن رأي بعض المتأخرين، وذلك بقوله: ((يجوز حذف (لا) النافية من جواب القسم قياسًا، إذا كان فعلًا مضارعًا، تقول: (والله أرغب عنك)، أي: لا أرغب عنك، فإذا أُريد الإثبات جيء بـ(اللام) ولابدّ، إذ لا يجوز أن يُتلقّى القسم في الإثبات بغير (اللام)، فإنْ لم تذكر (اللام) علمت أنّه منفي لا محالة، قال تعالى:﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، والمعنى: لا تفتأ، ولو أريد الاثبات لقيل: (لتفتأن) في الاستقبال أو (لتفتأ) إذا أريد الحال))[91].

في حين ذهبت الدكتورة عائشة محمد علي عبد الرحمن إلى إنكار ما أسسه النحويون من اطّراد حذف (لا) في جواب القسم إذا كان منفيها فعلًا مضارعًا، وذلك بقولها:((هم يقولون إنَّها تُحذف اطّرادًا في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعًا، وقدّموا له شواهد من الشعر، وأمَّا القرآن الكريم فقدّموا منه آية يوسف:﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ على تأويل حرف (لا) محذوفًا، والتقدير: تالله لا تفتأ تذكر يوسف. والذي نفهمه، هو أنّه متى اطّرد الحذف– كقولهم – فالسياق حتمًا مستغنٍ عن المحذوف،

ولا وجه إذن لتقدير الحرف ثم تأويل حذفه؛ لأنَّ السياق متى أعطى المعنى المراد، مستغنيًا عن هذا الحرف أو عن غيره، كان ذكره من الفضول أو الحشو الذي يتنزه عن الكلام البليغ، فضلًا عن البيان المعجز))[92].

وبناءً على ما ذُكر من آراء للعلماء في هذه المسألة نرى أنَّ مذهب الزنجانيّ في جواز حذف (لا) الواقعة في جواب القسم– سواء كان منفيها فعلًا مضارعًا أم ماضيًا– من دون تقييد هذا الحذف بشيء، موافقًا في ذلك لمذهب جمهور النحويين القدماء، هو الأقرب إلى القبول؛ لورود السماع به من دون شروط؛ لذا لا داعي إلى تقييد هذا الحذف بالشروط التي ذكرها بعض النحويين المتأخرين، والتي لا تخلو من الغلو والتكلّف، الذي يأباه الواقع اللغوي العربي الذي جاء فيه هذا الحذف من دون شروط، وحسبنا في جواز هذا الحذف أنَّ الغرض منه تعظيم المقسم عليه وتفخيم شأنه وفقًا لما جاء في كتاب الله تعالى، على أننا لا نعدم في لهجاتنا العامية أثرا لهذه الظاهرة من مثل قول المتهم دافعا عن نفسه ما رُمي به: لا والله ما فعلت، لا والله ما قصرت... إلخ.

سادسًا: أصل (لن)

نقل الزنجانيّ اختلاف النحويين في أصل(لن) بين التركيب والبساطة، وذلك بقوله: ((ذهب الخليل في إحدى الروايتين إلى أنَّ أصلها (لا أنْ)، فحُذفت همزة (أنْ) تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ثُمَّ حُذفت ألف (لا) لالتقاء الساكنين فصار (لن)، فالنصب مستفاد من (أنْ)، والنفي من (لا)، فردَّ سيبويه هذا بأنّا نقول: (زيدًا لن أضربَ)، فتقدّم منصوب منصوبها عليها، فلو كانت مركّبة من (أنْ) و(لا) لم يجز ذلك؛ لأنَّ ما في صلة (أنْ) لا يتقدّم عليها؛ لأنَّ ما بعدها مصدرٌ فلا يتقدّم عليه ما في حيّزه.

ويمكن أنْ يجاب عنه بأنَّ التركيب رُبّما أحدث معنى لم يكن عند الإفراد.

وذهب الفرّاء إلى أنَّ أصل (لن)، و(لم): (لا)، فأُبدل من ألف (لا) النون في (لن)، والميم في (لم)، وهذا ادعاءُ علم الغيب.

وذهب سيبويه إلى أنَّها مفردة غير مركبة، إذ لها نظير في الحروف، نحو: (أنْ)، و(لم)، و(أم)، مع أنَّ الأصل الإفراد))[93].

وقد اختلف النحويون القدماء في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب، يمكن بيانها على النحو الآتي:

أ- مذهب الخليل أنَّ أصل(لن): (لا أنْ)، أي: إنّها مركبة من كلمتين (لا) النافية، و(أنْ) الناصبة، فحُذفت همزة (أنْ) تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فلمّا حُذفت الهمزة التقى ألف (لا) ونون (أنْ)، فحُذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين- كما حُذفت: (أيشٍ)، و(ويلُمِّه) والأصل فيهما: (أيُّ شيءٍ)، و(ويلُ أُمِّه)، فصار (لن) بمنزلة حرف واحد، فالنصب مستفاد من (أنْ)، والنفي من (لا)[94]، إذ يقول سيبويه: ((فأمَّا الخليل فزعم أنَّها (لا أنْ)، ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: (ويلُمِّه) يريدون: (ويلُ أُمِّه)، وكما قالوا: (يومئذٍ)، وجُعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا (هلّا) بمنزلة حرف واحد، فإنّما هي: (هل)، و(لا)))[95].

وخالف سيبويه شيخه الخليل في هذه المسألة، فردَّ عليه قائلًا: ((ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: (أمَّا زيداً فلن أضربَ)؛ لأنَّ هذا اسم والفعل صلة فكأنّه قال: أمَّا زيدًا فلا الضرب له))[96]. وتفسير ذلك كما يقول المُبرِّد: ((وذلك أنّك تقول: (زيدًا لن أضربَ)، كما تقول: (زيدًا سأضربُ)، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأنَّ (زيدًا) كان ينتصب بما في صلة (أنْ)، ولكن (لن) حرف بمنزلة (أنْ)))[97]. أي: لو كان (لن) على ما يقول الخليل إنّما هو (لا أنْ)، لما جاز أنْ تقول: (زيدًا أنْ أضربَ)، فتنصب (زيدًا) بـ(أضرب)؛ لأنَّه في صلة (أنْ)، وما يعمل

فيه الصلة لا يجوز أنْ يتقدّم عليها، كما أنَّ الصلة نفسها لا يجوز أنْ تتقدم على الموصول[98].

ويبدو لنا أنَّ الزنجانيّ لم يرتضِ اعتراض سيبويه على رأي الخليل؛ لذا ردّ عليه بالقول: ((ويمكن أنْ يجاب عنه بأنَّ التركيب رُبّما أحدث معنى لم يكن عند الإفراد))[99]، أي: إنَّ الحروف تتغيّر أحكامها ومعانيها بالتركيب عمّا كانت عليه قبله، وذلك نحو: (هل)، و(لو)، و(لم)، فإنّها إذا رُكّبن، قيل: (هلّا)، و(لوما)، و(لولا)، و(لمّا)، فقد تغيّرت أحكام هذه الحروف ومعانيها عمّا كانت عليه قبل التركيب، فمثلًا: (هل) حرف استفهام لا يجوز أنْ يعمل ما بعده فيما قبله، فلو قلت: (زيدًا هل ضربتَ) لم يجز، ولكن إذا رُكّب (هل) مع (لا) ودخله معنى التحضيض جاز أنْ يتقدّم ما بعده عليه، نحو قولك: (زيدًا هلّا ضربتَ)[100].

وكذلك الحرف (لو) فهو قبل التركيب معناه امتناع الشيء لامتناع غيره، كقولك: (لو جئتني أُعْطِيكَ)، أي: أنَّ الإعطاء امتنع لامتناع المجيء، ولا يقع بعده الاسم، فلا تقول: (لو زيدٌ خارجٌ أعْطيتُكَ)، فإذا رُكِّب مع (لا) صار معناه امتناع الشيء لوجود غيره، كقولك: (لولا زيدٌ لكان كذا وكذا)، ووقع بعده المبتدأ، فقد تغيّر الحُكم والمعنى، فكذلك يجوز أنْ يكون أصل(لن): (لا أنْ)، ثُمَّ أنَّ الحُكم تغيّر بتركيب (لا) معه فجاز أنْ تقول: (أمَّا زيدًا فلن أضربَ)، فتُقَدِّم ما انتصب بالفعل الواقع بعد (لن) عليه، وإنْ كان ذلك لا يجوز في (أنْ) نحو قولك: (زيدًا أنْ تضربَ خيرٌ لكَ)[101]. يقول السهيلي مرجّحًا مذهب الخليل: ((وأمَّا (لن) فهي عند الخليل مركّبة من (لا) و (أنْ)، ولا يلزمه ما اعترض عليه سيبويه في تقديم المفعول عليها؛ لأنّه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط، فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الإمكان بـ(أنْ)))[102].

ب- ذهب سيبويه وجمهور النحويين[103]إلى أنّها مفردة وليست مركبة من (لا) و(أنْ)، وأنّها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم، مستندين في ذلك إلى ما استدلّ به سيبويه على ضعف مذهب الخليل، وذلك بقوله: ((ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: (أمَّا زيداً فلن أضربَ)؛ لأنَّ هذا اسم والفعل صلة فكأنّه قال: أمَّا زيدًا فلا الضرب له))[104].

ت- نُسِبَ إلى الفرّاء أنَّه ذهب إلى أنَّ (لن)، و(لم)، أصلهما واحد، وهو: (لا) النافية، فأُبدل من ألف (لا) النون في: (لن)، والميم في: (لم)[105]، كما تبدل النون ألفًا في الوقف في نحو قوله تعالى:﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾[سورة العلق: ١٥]، وكذلك تبدل النون ألفًا في نحو: (زيدًا)[106].

ولم يرتضِ الزنجانيّ رأي الفرّاء هذا، فردَّ عليه قائلًا: ((هذا ادعاءُ علم الغَيب))[107].

وقد سبق الزنجانيّ في الردِّ على الفرّاء السيرافي، وذلك بقوله:((وزعم الفرّاء أنَّ (لن)، و(لم)، و(لا)، أصلها واحد، وأنَّ الميم والنون مبدلتان من الألف في (لا)، وهذا ادعاء شيءٍ لا نعلم فيه دليلًا، فيقال للمحتجِّ عنه: ما الدليل على ما قلتَ؟ فلا يجد سبيلًا إلى ذلك))[108]، أي: إنّها دعوى من غير دليل.

وبالشيء نفسه يقول ابن يعيش:((وكان الفرّاء يذهب إلى أنَّ الأصل في (لن)، و(لم): (لا)، وإنّما أُبدل من ألف (لا) النون في (لن)، والميم في (لم)، ولا أدري كيف اطّلع على ذلك، إذ ذلك شيء لا يُطلع عليه إلَّا بنَصّ من الواضع))[109]. ويقول أيضًا في موضع آخر:((وكان الفرّاء يذهب إلى أنّها (لا)، والنون فيها بدلٌ من الألف، وهو خلاف الظاهر، ونوعٌ من علم الغَيب))[110].

ويبدو لنا أنَّ الذي دعا الزنجانيّ- ومَن سبقه من النحويين- إلى عدم قبول رأي الفرّاء في أنَّ(لن) هي (لا)، أُبدلت ألفها نونًا؛ ((لأنه دعوى، لا دليل عليها؛ ولأنَّ (لا)

لم توجد ناصبة في موضع))[111] من المواضع، و(لن) لم توجد غير ناصبة في موضع من المواضع؛ لذا لا يصحّ قياس (لن) على (لا)؛ لما بينهما من التناقض في عملهما، وكذلك عدم عمل (لا) [112]. فضلًا عن أنَّه مردود أيضًا من حيث إبدال الثقيل من الخفيف؛ لأنَّ (النون) مقطع، و(الألف) صوت، والصوت أخفُّ من المقطع؛ فإذا أُبدِلت (النون) من (الألف) خرج من خفّةٍ إلى ثقلٍ، وإذا أُبدِلت (الألف) من (النون) خرج من الثقل إلى الخفّة؛ لذا ينبغي ألّا يقاس أحد الموضعين على الآخر، مع أنَّ ذلك البدل مختصّ بالوقف، و(لن) مستعملة في الوصل والوقف، فلا منافرة بينهما ولا علّة جامعة؛ لذا يبطل القياس بينهما[113].

ومع أنَّ الزنجانيّ لم يصرّح باختيار أحد الآراء الثلاثة التي ذكرها في أصل (لن)، إلّا أنَّ ردّه على سيبويه وعلى الفرّاء، يُستشفُّ منه أنّه ارتضى مذهب الخليل في أنْ (لن) مركبة من (لا) و(أنْ)، وهو ما ارتضاه بعض المحدثين، فقد نصّ جرجي زيدان على تركيبها، وذلك بقوله: ((و(لن) منحوتة من (لا) النافية، و(أن) المصدرية، فقصدوا بها في بادئ أمرها نفي المصدر الذي يلمح فيه معنى الاستقبال، ثم أُطلقت لنفي الاستقبال))[114].

وأيَّدَ الدكتور مهدي المخزومي أنّها مركبة وليست مفردة، وذلك بقوله: ((وهي مركبة لا مفردة، وأصلها: (لا أنْ)، وهو رأي الخليل))[115]، ثُمَّ بيّن أنَّ ((الذي أوقع سيبويه في مثل ما وقع فيه أنّه لم يفهم وجهة نظر الخليل في ذلك، ولم يدرك أنَّ الخليل لم يفته مثل ما ظنَّ أنّه استدركه عليه، فإنَّ الخليل كان يرى أنَّ الكلمتين إذا رُكّبتا، ولكلّ منهما معنى وحكم صار لهما بالتركيب حكم جديد، فلم يعد لـ(أنْ) المركبة مع (لا) حكمها الأول، وصار لها بعد التركيب استعمال جديد، وحكم جديد؛ ولذلك لم يعد لاعتراض سيبويه مكان))[116].

ومالت الدكتور خديجة زبار الحمداني إلى مذهب الخليل مستدلّةً على ذلك بما تعمله (لن) في الفعل المضارع، وذلك بقولها: ((ونحن نميل إلى مذهب الخليل بتركيب (لن) من (لا) و(أنْ)، ونستدل على ذلك من خلال ما تعمل به عند دخولها على الفعل المضارع، إذ تحدث فيه شيئين: الأول: نفيه وتخلصه للاستقبال. والثاني: نصبه، فالنفي يكون بـ(لا)، والنصب بـ(أنْ)))[117].

وبناءً على ما ذُكر نرى أنّ رأي سيبويه في أنّ (لن) بسيطة غير مركبة هو ما تطمئن له النفس بالقبول؛ لأنّه قريب المأخذ بعيد عن التكلّف الذي تأباه اللغة؛ لذا القول ببساطتها أولى من القول بتركيبها.

سابعًا: مجيء (هل) بمعنى (قد)

يرى الزنجانيّ أنَّ(((هل) قد تخرج عن الاستفهام فتكون بمعنى (قد)، فتدخل عليها حينئذٍ همزة الاستفهام، كقول الشاعر:

سائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنا أَهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ[118]

أي: أقد رأونا؛ لأنّها لو كانت استفهامًا لجمعت بين حرفين بمعنى واحد، وأمّا قوله تعالى:﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾ [سورة الإنسان: ١]، فإنّما حُذفت الهمزة قبلها وهي فيه بمعنى (قد)؛ لأنّها لا تقع بمعنى (قد) إلّا في الاستفهام خاصة، أي: حيث يكون في الكلام معنى الاستفهام، فالمعنى: (أقد أتى على الإنسان)، ففي الآية معنى التقرير من قبل الهمزة؛ لأنَّ التقرير لا يكون بـ(هل) وفيها معنى التقريب من قبل (قد)))[119].

إنَّ مذهب الزنجاني في مجيء (هل) بمعنى (قد)، هو مذهب جمهور النحويين والمفسرين[120]، إذ يقول سيبويه:((وكذلك (هل) إنمَّا تكون بمنزلة (قد)، ولكنّهم تركوا (الألف) إذ كانت (هل) لا تقع إلَّا في الاستفهام))[121]. ويقول الفرّاء: ((قوله تبارك

وتعالى:﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾ [سورة الإنسان: ١]، معناه: قد أتى على الإنسان حين من الدهر))[122].

وبالشيء نفسه يقول الزمخشري في بيان معنى (قد) في الآية الكريمة: ((فالمعنى: أقد أتى؟ على التقرير والتقريب جميعًا، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب حِينٌ من الدهر لم يكن فيه شيئًا مذكورًا، أي: كان شيئًا منسيًّا غير مذكور نطفة في الأصلاب))[123].

في حين استحسن مكي القيسي أنْ تكون (هل) في الآية الكريمة على بابها للاستفهام الذي يفيد معنى التقرير لا أنْ تكون بمعنى (قد)، وذلك بقوله: ((قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾[سورة الإنسان: ١]، قيل: (هل) بمعنى (قد)، والأحسن أنْ تكون (هل) على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير، وإنّما هو تقرير لِمَن أنكر البعث، فلا بُدَّ أنْ يقول: نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه))[124].

ويرى أبو حيان الأندلسي أنَّها على بابها للاستفهام فيقول: (((هَلْ) حرف استفهام، فإنْ دَخَلَتْ على الجملة الاسمية لم يمكن تأويله بـ(قَدْ)؛ لأنَّ (قَدْ) مِن خواص الفعل، فإنْ دخلَتْ على الفعل فالأكثر أنْ تأتي للاستفهام المحض))[125].

وذهب ابن هشام إلى أبعد من ذلك، إذ منع مجيء (هل) بمعنى (قد)، وذلك بقوله: ((إنَّ (هَلْ) لا تأتي بمعنى (قد) أصلًا، وهذا هو الصواب عندي))[126].

وتبعه في ذلك الدكتور فاضل السامرائي، وذلك بقوله- معلِّقًا على رأي ابن هشام المذكور آنفًا-: ((وهذا هو الصواب فيما أحسب، فإنَّها ليست بمعنى (قد) تمامًا بل هي لا تزال استفهامية، فلا يصحّ أنْ نبدلها بـ(قد) وأن نبدل (قد) بها، فلا يصحّ أنْ تقول مثلًا في قوله تعالى:﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة: ١]، هل سمع

الله قول التي تجادلك، ولا في ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ [يوسف: ١٠١]، (ربِّ هل آتيتني من الملك)، ولكنّها قد تخرج إلى معنى قريب من الإخبار))[127]، ثُمّ بيّن((أنَّ المقصود من أمثال هذا التعبير إشراك المخاطب في الأمر؛ ليقرر ويجيب بنفسه، في حين لو ذكره بصورة الخبر لكان إخبارًا من قبل المتكلِّم نفسه، فقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[سورة الإنسان: ١]، يشرك المخاطبين في الأمر ويطلب منهم الإجابة عن هذا السؤال، ولو أجابوا لقالوا: نعم أتى ذلك على الإنسان، فالفرق بين: (قد أتى على الإنسان حين من الدهر)، و(هل أتى على الإنسان حين من الدهر)، أنَّ المتكلِّم في الأولى قرر هذا الأمر ابتداء وأخبر به، وفي الثانية عرضه بصيغة السؤال ليقرره المخاطب بنفسه، فبدل أنْ يقولها المتكلِّم ابتداء، يكون المخاطب مشاركًا في إصدار الحكم.

ونحو هذا أنْ تقول لمخاطبك: (هل أكرمتُكَ يا فلان؟ هل أعطيتُكَ ما وعدتُكَ؟) وأنتَ كنتَ فعلتَ ذلك له، فيقول: نعم قد أكرمتني وأعطيتني، فبدل أنْ تقول ذلك بصورة الخبر تقولها مستفهمًا لتسمع الجواب منه، فيكون أبلغ في التقرير والإخبار))[128].

وبعد عرض آراء العلماء في هذه المسألة، نميل إلى الرأي القائل بأنَّ (هل) في الآية الكريمة على بابها للاستفهام الذي يفيد معنى التقرير لا أنْ تكون بمعنى (قد)- خلافًا لمذهب الزنجانيّ-؛ لأنَّ في ذلك إبقاءً على الأصل، وأنَّ الإبقاء على الأصل مقدّم على التأويل، فضلًا عن الغرض البلاغي الذي يؤديه في التقرير والإخبار.

الخاتمة

يمكن بيان أهم النتائج التي توصل إليها البحث على النحو الآتي:

١- انماز الزنجانيّ بتدقيقه وتحقيقه وتحليله في عرض المسائل التي عرضها في تبيين دلالة حروف المعاني الثنائية، مما يدلّ على عقليته الفذّة، المستوعبة لأغلب مسائل النحو؛ من ذلك ما ذهب إليه من عدم جواز دخول حرف على حرف مثله في المعنى.

٢- تعامل الزنجانيّ مع دلالة الحروف الثنائية التي شرحها تعامل الأستاذ الحاذق الذي يرمي إلى تقريب الكتاب الذي يشرحه، وتسهيل مادته على طلاب العلم، إذ لم يسلك في شرحه لمختصره (الهادي) مسلك مَن يشرح الكتاب كلّه، إنّما كان يختار منه ما يحتاج إلى توضيح أو تعليل أو مناقشة.

٣- اعتداد الزنجانيّ بآراء الفحول من النحويين القدماء- أمثال: سيبويه، والمُبرِّد، وابن السرّاج، والزّجّاج، وغيرهم-، والركون إليها في تبيين دلالة الحروف الثنائية، إذ كان رأي سيبويه عنده مقدّم على غيره، ومع ذلك فإنّه لم يجد غضاضة في مخالفة سيبويه، والفرّاء، والمُبرِّد، وغيرهم، إذا ما تحصَّل على أدلة قوية تعضد هذه المخالفة كالذي حصل في تبيين أصل(لن) بين التركيب والبساطة.

٤- تبين لنا أنّ الزنجانيّ ومَن سبقه من النحويين قد تمسكوا بالأصل في أنَّ (الواو) لمطلق الجمع، في حين أنَّ (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء؛ ولهذا الاختلاف في معنييهما امتنع عندهم استعمال (أو) بمعنى (الواو)؛ بيدَ أنَّ الاستدلال بالأصل أو (استصحاب الحال) الذي استندوا إليه يسقط الاستدلال به إذا ما وُجد دليل آخر، ولاسيّما الفصيح من السماع- (الشواهد القرآنية والشعرية)- الكثير كثرة تجيز القياس عليه، فضلًا عن أنّ حمل تلك الشواهد على ظواهرها التي تتفق والمعنى، فيه تسهيلٌ

للمتلقي، وبعدٌ عن التكلّف في التأويل؛ لذا نحن نركن إلى القول بجواز مجيء (أو) بمعنى (الواو).

٥- عنايته الفائقة بالتعليل النحوي، إذ لا تكاد تمرّ مسألة نحوية تناولها الزنجانيّ من دون أنْ يعلّلها، وكان في بعض المواضع يعلّل للحكم النحوي بأكثر من علة، فضلًا عن براعته في إيراد تعليلاته التي أرادها أنْ تكون تعليمية فأوردها مدعومة بالأمثلة جريًا على عادة الأقدمين؛ من ذلك استناده في إجازة إعمال (إنْ) المخفّفة إلى السماع والقياس.

الهوامش

(1) الكافي في شرح الهادي (دراسة المحقق): ١/ ٣٣- ٤٥.

(٢) ينظر: التعليل النحوي عند الزنجاني (ت٦٥٥هـ) في كتابه الكافي في شرح الهادي (رسالة ماجستير): ٨- ١٦، والممتع صرفيًّا ونحويًّا في كتاب الكافي في شرح الهادي لأبي المعالي عزّ الدين الزنجاني(ت٦٥٥هـ) (رسالة ماجستير):٤- ٨، والضوابط المنهجية والأسس الكلّية للنحاة الشارحين لمتونهم النحويّة عزّ الدين الزنجاني (ت٦٥٥هـ) في كتابه (الكافي) أنموذجًا(اطروحة دكتوراه): ٤٩- ٥٥.

(3) الكافي في شرح الهادي (دراسة المحقق): ١/ ٣٣- ٣٤.

(4) ينظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(5) المصدر نفسه، الهامش(٣): ٣٥.

(6) ينظر: معجم المؤلفين، لكحالة: ١/ ٥٧.

(٧) ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب: ١/ ٢٤٦- ٢٤٧، وبغية الوعاة: ١٢٢/٢، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١١٣٩/٢، واكتفاء القنوع: ٣٠١، الكافي في شرح الهادي (دراسة المحقق): ١/ ٣٧- ٣٨.

(٨) ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب: ١/ ٢٤٦- ٢٤٧، وبغية الوعاة: ١٢٢/٢، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:١١٣٩/٢، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع: ٣٠١، والكافي في شرح الهادي (دراسة المحقق): ١/ ٣٧- ٣٨.

(٩) ينظر: نكت الهميان في نكت العميان: ٧٢/١، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٧٢، وبغية الوعاة: ٣٠٤/١، ومعجم المؤلفين، لكحالة: ٢٠٠/١، والكافي في شرح الهادي (دراسة المحقق): ٣٨/١.

(١٠) الكافي في شرح الكافي: ٢/ ٨٥٥، ٨٨٤، ١٠٢٥.

(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٤٤/١.

(١٢) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١١٣٩/٢.

(١٣) ينظر: كشف الظنون: ٢٠٢٧/٢.

(١٤) الكافي في شرح الهادي (دراسة المحقق): ٢٦/١.

(١٥) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(١٦) المصدر نفسه: ٣٠/١.

(١٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧/١.

(١٨) ينظر: الكافي في شرح الهادي: المجلد الأول (الغلاف)، والتعليل النحوي عند الزنجاني (ت٦٥٥هـ) في كتابه الكافي في شرح الهادي (رسالة ماجستير): ١٤.

(19) الكافي في شرح الهادي: ١/ ٥٥٦- ٥٥٧.

(20) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٤٠.

(21) قرأ ابن كثير ونافع بتخفيف (إنَّ) المكسورة، ونصب (كلًّا)، ينظر: السبعة في القراءات: ٣٣٩، والتيسير في القراءات السبع: ١٢٦.

(22) الكافي في شرح الهادي: ١/ ٥٥٧.

(٢٣) الكتاب: ٢ / ١٤٠.

(24) الحجّة للقرّاء السبعة: ٦/ ١٥٠.

(٢٥) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٣٩، ومعاني القرآن للأخفش: ١ / ٣٩٠، والمقتضب: ٢/ ٣٦٤، والأصول في النحو: ١/ ٢٣٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣ / ٨١، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢/ ٤٦٩، ومشكل إعراب القرآن: ١ / ٣٧٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧١٦، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٤/ ٥٤٨- ٥٤٩.

(٢٦) الكتاب: ٢ / ١٤٠.

(٢٧) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(٢٨) نقل قوله أبو جعفر النَّحاس، ينظر: إعراب القرآن للنَّحاس: ٢ / ١٨٥.

(29) معاني القرآن، للفرّاء: ٢/ ٢٩- ٣٠.

(30) جامع البيان في تأويل القرآن: ١٥/ ٤٩٧.

(31) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة: ٢٤): ١/ ١٧٥.

(32) إعراب القرآن، للنحاس: ٢/ ١٨٥.

(33) روايته في الديوان: **أنا ابنُ أُباةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكٍ وإنْ مالكٌ كانَتْ كِرامَ المعادنِ،** ديوانه: ٢٨٠.

(34) النحو العربي نقد وبناء: ٨٧.

(٣٥) ينظر: القراءات القرآنية في المعجمات اللغوية : ٣٥٢.

(36) الكافي في شرح الهادي: ٣/ ١٢٥٧.

(37) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(38) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١٢٧٤- ١٢٧٥.

(39) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وروايته في الديوان: **وقال ماشِيهم سِيَّانِ سَيْرُكُمُ أو أنْ تُقِيمُوا به واغْبَرَّتِ السُّوحُ،** ديوانه: ٧٩.

(40) البيت للبيد بن ربيعة، وروايته في الديوان: **لشَتّانَ حَرْبٌ أو تَبُوءُوا بخِزْيَةٍ وقد يَقبَلُ الضَّيمَ الذَّليلُ المُسَيَّرُ،** ديوانه: ٤١.

(41) الكافي في شرح الهادي: ٣/ ١٢٥٨- ١٢٥٩.

(42) البيت لمُتمّم بن نُويرة، ديوانه: ١٥٢.

(43) الكافي في شرح الهادي: ٣/ ١٢٧٩.

(44) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة: ٦٧): ٢/ ٤٧.

(45) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧/ ٣٤٧٥، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢/ ٢٣.

(46) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣/ ٤٣٤.

(47) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٢٠، والإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة: ٦٧): ٢/ ٤٦، وتوجيه اللمع: ٢٨٦- ٢٨٧.

(48) توجيه اللمع: ٢٨٦- ٢٨٧.

(49) معاني القرآن، للفرّاء: ١/ ٤٠١.

(50) لم اهتد إلى قائله، ينظر: معاني القرآن، للفرّاء: ١/ ٤٠١، وإعراب القرآن، للأصبهاني: ١٣٣، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٠٦.

(51) الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٨٤– ١٨٥.

(52) روايته في الديوان بـ(الواو): **قالت ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا إلى حَمامَتِنا و نِصفُهُ فَقَدِ**، ديوانه: ٣٦.

(53) الخصائص: ٢/ ٤٦٠.

(54) المصدر نفسه: ٢/ ٤٦١.

(55) معاني القرآن، للأخفش: ١/ ٣٤، وينظر: الجنى الداني: ٢٣٠.

(56) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٦٤، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٢٤، ومغني اللبيب: ١/ ٨٨، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٧٩.

(57) ديوانه: ١٢٠.

(58) البيت لتوبة بن الحُمير، ديوانه: ٣٨.

(59) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣/ ٤٣٢.

(60) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٩٨.

(61) ينظر: معاني النحو: ٣/ ٦٠٩، والمدارس النحوية: ٣١٢.

(62) ينظر: معاني النحو: ٣/ ٦٠٩.

(63) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٤/ ٣١٤.

(64) إعراب القرآن، للنحاس: ١/ ٢٤٣.

(65) المصدر نفسه: ٤/ ١٨٠.

(66) معاني النحو: ٣/ ٢٢١.

(67) ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٣/ ١٦٤٤.

(68) المصدر نفسه: ٣/ ١٦٢٥.

(69) ينظر: مجالس ثعلب: ٩٢، والحلبيات: ٢٤٤، وأسرار العربية: ٢٧١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٣٤، وشرح ابن الناظم: ١/ ٤٧٥، ومغني اللبيب: ١/ ٢٤٢.

(70) شرح المفصل: ٤/ ٢٢٨.

(71) معاني النحو: ٣/ ٣٠٤– ٣٠٥.

(72) أفانين البيان في لغة القرآن: ١٣٤.

(73) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣/ ١١٧، وشرح المقدمة المحسبة: ١/ ٢٢٦، والأصول في النحو: ١/ ٩٣، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣/ ٣٢٩، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٥/ ٣٣.

(74) الكافي في شرح الهادي: ٤/ ٢٠٠٣.

(75) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(76) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٨- ٢٠، والجنى الداني: ٢٩٦، ومغني اللبيب: ١/ ٣٢٢.

(77) معاني النحو: ٣/ ٣١٣- ٣١٤.

(78) المصدر نفسه: ٣/ ٣١٤.

(79) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(80) معاني النحو:٣/ ٣١٥- ٣١٦.

(81) ديوانه: ١٢٥.

(82) الكافي في شرح الهادي: ٢/ ١١١٠- ١١١١.

(83) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ١٤٢- ١٤٣، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٣/ ١٢٦، وإعراب القرآن، للنحّاس: ٢/ ٢١٣، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/ ٢٧٧، ٢/ ٢٨٤، والخصائص: ٢/ ٢٨٤.

(84) الكتاب: ٣/ ١٠٤- ١٠٥.

(85) يُنسب البيت لتميم بن أُبيّ بن مقبل، وأنّ ما في ديوانه ما نصّه: **إذا قيلَ: مَنْ دَهْماءُ؟ خبِّرْتُ انَّها مِن الجنِّ لم يَقْدَحْ لها الزَّنْدَ قادِحُ**، ديوانه: ٥٠.

(86) معاني القرآن، للفرّاء: ٢/ ٥٤.

(87) جامع البيان في تأويل القرآن: ١٦/ ٢٢١.

(88) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٦٠، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٥٤.

(89) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٥٤.

(90) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٣٤.

(91) معاني النحو: ٤/ ١٥٣.

(92) الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق: ١٩٢.

(93) الكافي في شرح الهادي: ٣/ ١٦٢٤- ١٦٢٥.

(94) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/ ٣٣، وأسرار العربية: ٢٨٨، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٤/ ٢٢٦، وأمالي ابن الحاجب: ٢/ ٧١١.

(95) الكتاب لسيبويه: ٣/ ٥.

(96) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(97) المقتضب: ٢/ ٨.

(98) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ١٢٧.

(99) الكافي في شرح الهادي: ٣/ ١٦٢٤– ١٦٢٥.

(100) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢/ ١٦٦– ١٦٧، وعلل النحو: ١٩٢– ١٩٣، وأسرار العربية: ٢٨٩.

(101) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ١٠٥٠.

(102) نتائج الفكر في النحو: ١٠٠.

(103) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣/ ٥، والمقتضب: ٢/ ٨، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجّاج: ١/ ١٦١، وإعراب القرآن، للنحّاس: ١/ ٦٣، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/ ٣٣– ٣٤، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ١٢٧،

(104) الكتاب لسيبويه: ٣/ ٥.

(105) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/ ٣٤، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٤/ ٢٢٦، ٥/ ٣٨، ورصف المباني: ٣٥٥.

(106) ينظر: رصف المباني: ٣٥٥.

(107) الكافي في شرح الهادي:٣/ ١٦٢٥

(108) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/ ٣٤.

(109) شرح المفصل، لابن يعيش: ٤/ ٢٢٦.

(110) المصدر نفسه: ٥/ ٣٨.

(111) الجنى الداني: ٢٧٢.

(112) ينظر: رصف المباني: ٣٥٧.

(113) ينظر: رصف المباني: ٣٥٦– ٣٥٧.

(114) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية: ٨٤.

(115) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٥٦.

(116) المصدر نفسه: ٢٥٧.

(117) المركبات في العربية: ٥٩.

(118) البيت لزيد الخيل الطائي، ديوانه: ١٠٠.

(119) الكافي في شرح الهادي: ٤/ ١٩٢١.

(120) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٨٩، ومعاني القرآن، للفرّاء: ٣/ ٢١٣، وتأويل مشكل القرآن: ٢٨٨، والمقتضب: ١/ ٤٣– ٤٤، وجامع البيان في تأويل القرآن: ٢٤/ ٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٥/ ٢٥٧، وشرح المفصل، لابن يعيش: ١/ ٢١٧.

(121) الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٨٩.
(122) معاني القرآن، للفرّاء: ٣/ ٢١٣.
(123) الكشاف: ٤/ ٦٦٥.
(124) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧٨١.
(125) البحر المحيط: ١٠/ ٣٥٨.
(126) مغني اللبيب: ٤٦١.
(127) معاني النحو: ٤/ ٢١١.
(128) المصدر نفسه: ٤/ ٢١١.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، مصر – القاهرة ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د . ت.
- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، عائشة محمد علي عبد الرحمن، المعروفة ببنت الشاطئ (ت ١٤١٩ هـ) ، ط٣، دار المعارف، مصر، د . ت.
- إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت ٥٣٥هـ)، قدّمت له ووثّقت نصوصه: الدكتورة: فائزة بنت عمر المؤيد، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض– المملكة العربية السعودية،١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.
- أفانين البيان في لغة القرآن، أ. د. سعدون أحمد علي الرَّبَعِيّ، ط١، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل– العراق، ٢٠٢٣م.

- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، إدوارد كرنيليوس فانديك (ت:١٣١٣هـ)، صححه وزاد عليه: السيد محمد علي الببلاوي، مطبعة التأليف، الهلال، مصر، ١٣١٣هـ-١٨٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، مصر – القاهرة، ١٨٣٠هـ – ١٩٦١م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ، لبنان – بيروت، ١٤٢٠هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان، د.ت.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، ط١، دار سعد الدين للطباعة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د. ت.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، د . ت.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، تحقيق : الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ،(ت ٣٧٧هـ)، تحقق: د . عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر، وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ١٤٢٨هـ.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز(ت٦٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني(ت٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتوتريزل، ط٢، دار الكتاب العربي ، لبنان – بيروت، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

- جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الحجّة للقرّاء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، و بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق/ بيروت، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتاب العربي ، لبنان – بيروت ،١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق: د. عزّة حسن، د. ط، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وتخريج: د. أحمد خليل الشال، ط١، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بورسعيد- مصر، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.
- ديوان الطِّرِمَّاح، تحقيق: د. عزّة حسن، ط٢، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: كرم البُستاني، د. ط، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري (ت ٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، ط١، دار المعرفة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، ط٣، دار القلم، دمشق- سوريا، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤ هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف – مصر، ١٤٠٠هـ.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، و أحمد يوسف دقاق، ط٢، دار المأمون للتراث، بيروت– لبنان، ١٣٩٣هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣ هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٨ م.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق(ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض– المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، ط١، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ١٩٨٧م.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت– لبنان، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
- القراءات القرآنية في المعجمات اللغوية حتى نهاية القرن السابع الهجري، د. عبد الرحمن مطلك الجبوري، ط١، مكتبة الحبيب، بغداد – باب المعظم ، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.
- الكافي في شرح الهادي، أبو المعالي عزّ الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب ابن أبي المعالي الخرجي الزنجاني (ت٦٥٥هـ)، دراسة وتحقيق– قسم النحو، المجلدات (١– ٤)–: د. محمود بن يوسف فجّال، وتحقيق– قسم التصريف، المجلد الخامس–: د. أنس بن محمود فجّال، ط١، دار النور المبين، عمّان– الأردن، ٢٠٢٠م.
- الكتاب لسيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بـ(سيبويه) (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨ هـ)، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ١٤٠٧ هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق– سوريا، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، المعروف بـ(ثعلب) (ت٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة– مصر، ١٩٦٠م.
- مجمع الآداب في معجم الألقاب، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي الشيباني (ت ٧٢٣ هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، ط١،مؤسسة الطباعة والنشر– وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ١٤١٦ هـ.
- المركبات في العربية، د. خديجة زبار الحمداني، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ٢٠٠٨م.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوري، ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٧ م. أسرار العربية، عبد الرحمن

بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧م)، تحقيق : د. فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت– لبنان، ١٩٩٥م.

❖ مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢،مؤسسة الرسالة، بيروت– بيروت، د. ت.

❖ مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢،مؤسسة الرسالة، بيروت– بيروت، د. ت.

❖ معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)،تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

❖ معاني القرآن للفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرَّاء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د. ت.

❖ معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجّاج (ت ٣١١ هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

❖ معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

❖ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، د. ط، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، د. ت.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق– سوريا، ١٩٨٥م.

❖ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمُبرِّد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، لبنان – بيروت، د . ت.

❖ نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السُّهيلي (ت ٥٨١هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

❖ النحو العربي نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت– لبنان، ١٣٨٩هـ– ١٩٦٨م.

❖ نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، علَّق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت– لبنان، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.

الاطاريح الجامعية والرسائل

❖ التعليل النحوي عند الزنجاني(ت٦٥٥هـ) في كتابه الكافي في شرح الهادي (رسالة ماجستير)، إعداد الطالب: علي مصطفى إبراهيم، بإشراف: أ. د. مثنى فاضل ذيب، الجامعة العراقية/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية، العراق، ١٤٤٣هـ– ٢٠٢١م.

❖ الضوابط المنهجية والأسس الكلّية للنحاة الشارحين لمتونهم النحويّة عزّ الدين الزنجاني (ت٦٥٥هـ) في كتابه (الكافي) أنموذجًا(اطروحة دكتوراه)، بإشراف: أ. م. د. أحمد خالد محمود، جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية/ قسم اللغة العربية، العراق، ٢٠٢١م.

❖ الممتع صرفيًّا ونحويًّا في كتاب الكافي في شرح الهادي لأبي المعالي عزّ الدين الزنجاني(ت٦٥٥هـ) (رسالة ماجستير)، بإشراف: أ. د. خولة محمود فيصل، و أ. م. د. عادل صالح علاوي، جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية، العراق، ٢٠٢١م.

Sources and References

- The Holy Quran
- Irtisaf al-Dharb from Lisan al-Arab, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer al-Din al-Andalusi (d. 745 AH), investigation, explanation and study: Rajab Othman Muhammad, review: Dr. Ramadan Abdel Tawab, 1st edition, Al-Khanji Library, Egypt - Cairo, 1418 AH - 1998 AD.
- Principles of Grammar, Abu Bakr Muhammad bin Al-Sari bin Sahl Al-Nahwi, known as Ibn Al-Siraj (d. 316 AH), edited by: Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Lebanon - Beirut, Dr. T.
- The graphic miracle of the Qur'an and the issues of Ibn al-Azraq, Aisha Muhammad Ali Abd al-Rahman, known as Bint al-Shati' (d. 1419 AH), 3rd edition, Dar al-Ma'arif, Egypt, d. T.
- The Parsing of the Qur'an by Al-Asbahani, Ismail bin Muhammad bin Al-Fadl bin Ali Al-Qurashi Al-Tulahi Al-Taymi Al-Asbahani, Abu Al-Qasim, nicknamed Qawam Al-Sunnah (d. 535 AH). His texts were presented and documented by: Dr. Faiza bint Omar Al-Muayyad, 1st edition, King Fahd National Library, Riyadh - Kingdom Saudi Arabia, 1415 AH - 1995 AD.
- The Parsing of the Qur'an, Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad bin Ismail al-Nahhas (d. 338 AH), edited by: Dr. Zuhair Ghazi Zahid, 3rd edition, World of Books, Beirut - Lebanon, 1409 AH - 1988 AD.
- Afanin Al-Bayan in the Language of the Qur'an, A. Dr.. Saadoun Ahmed Ali Al-Rubaie, 1st edition, Dar Al-Sadiq Cultural Foundation, Babylon - Iraq, 2023 AD.
- Contentment with what is printed, Edward Cornelius Vandyck (d. 1313 AH), corrected and added to by: Al-Sayyid Muhammad Ali Al-Beblawi, Al-Ta'il Press, Al-Hilal, Egypt, 1313 AH-1896 AD.
- Fairness in matters of disagreement between Basra and Kufic grammarians, Abu Al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad bin Ubaidullah al-Ansari, Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, 4th edition, Al-Saada Press, Egypt - Cairo, 1830 AH - 1961 AD.
- Al-Bahr Al-Muhit fi Al-Tafsir, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer Al-Din Al-Andalusi (d. 745

AH), edited by: Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr, Lebanon - Beirut, 1420 AH.

- For the purpose of awareness in the classes of linguists and grammarians, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, d.d., Al-Maktabah al-Asriya, Sidon - Lebanon, d.d.
- Al-Bulgha fi Biographies of the Imams of Grammar and Language, Majd al-Din Abu Taher Muhammad bin Yaqoub al-Fayrouzabadi (d. 817 AH), 1st edition, Dar Saad al-Din Printing, 1421 AH-2000 AD.
- Interpretation of the Problem of the Qur'an, Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah Al-Dinouri (d. 276 AH), edited by: Ibrahim Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, Dr. T.
- □ Al-Tibyan fi parsing the Qur'an, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Ali Muhammad Al-Bajjawi, Issa Al-Babi Al-Halabi and his partners, Dr. T.
- Commentary on the Fara'id on Facilitating Interests, Muhammad Badr al-Din bin Abi Bakr bin Omar al-Damamini (d. 827 AH), edited by: Dr. Muhammad bin Abdul Rahman bin Muhammad al-Mufdi, 1st edition, 1403 AH - 1983 AD.
- Commentary on the book of Sibawayh, Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farsi, (d. 377 AH), verified by: Dr. Awad bin Hamad Al-Quzi, 1st edition, 1410 AH - 1990 AD.
- Introduction to the rules with an explanation of Tashil al-Fawaid, Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, Muhibb al-Din al-Halabi and then al-Masri, known as Nazir al-Jaish (d. 778 AH), study and investigation: Dr. Ali Muhammad Fakher, and others, 1st edition, Dar Al Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo - Arab Republic of Egypt, 1428 AH.
- Tawjih Al-Lama', Ahmed bin Al-Hussein bin Al-Khabaz (d. 638 AH), study and investigation: Dr. Fayez Zaki Muhammad Diab, Origin of the Book: Doctoral Thesis - Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, 2nd edition, Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation - Arab Republic of Egypt, 1428 AH - 2007 AD.

- Al-Taysir fi Al-Qira'at Al-Saba', Abu Amr Othman bin Saeed bin Othman bin Omar Al-Dani (d. 444 AH), edited by: Autotrizel, 2nd edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Lebanon - Beirut, 1404 AH - 1984 AD.
- Jami' al-Bayan fi Interpretation of the Qur'an, Abu Jaafar Muhammad bin Jarir bin Yazid bin Kathir bin Ghalib al-Tabari (d. 310 AH), edited by: Ahmed Muhammad Shaker, 1st edition, Al-Resala Foundation, 1420 AH - 2000 AD.
- The proximate genie in the letters of meanings, Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Muradi al-Masri al-Maliki (d. 749 AH), edited by: Dr. Fakhr al-Din Qabawa, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1413 AH - 1992 AD.
- The proximate genie in the letters of meanings, Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Muradi al-Masri al-Maliki (d. 749 AH), edited by: Dr. Fakhr al-Din Qabawa, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1413 AH - 1992 AD.
- Al-Hujjah li-l-Saba' al-Qurā', Al-Hasan bin Ahmad bin Abd Al-Ghaffar Al-Farsi, Abu Ali (d. 377 AH), edited by: Badr al-Din Qahwaji, and Bashir Juyjabi, reviewed and proofread by: Abd al-Aziz Rabah, and Ahmad Yusuf al-Daqqaq, 2nd edition, Dar al-Ma'mun for Heritage, Damascus/Beirut, 1413 AH - 1993 AD.
- Al-Khasāsīs, Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, The World of the Arab Book, Lebanon - Beirut, 1371 AH - 1952 AD.
- Diwan Ibn Muqbil, edited by: Dr. Azza Hassan, Dr. Edition, Dar Al-Sharq Al-Arabi, Beirut - Lebanon, 1416 AH - 1995 AD.
- Diwan of Abu Dhu'ayb Al-Hudhali, edited and graduated by: Dr. Ahmed Khalil Al-Shall, 1st edition, Center for Islamic Studies and Research, Port Said - Egypt, 1435 AH - 2014 AD.
- Diwan Al-Tarmah, edited by: Dr. Azza Hassan, 2nd edition, Dar Al-Sharq Al-Arabi, Beirut - Lebanon, 1414 AH - 1994 AD.
- Diwan Al-Nabigha Al-Dhubyani, edited and explained by: Karam Al-Bustani, Dr. Edition, Beirut Printing and Publishing House, Beirut - Lebanon, 1383 AH - 1963 AD.

- Diwan of Labid bin Rabi'ah Al-Amiri, Labid bin Rabi'ah bin Malik, Abu Aqeel Al-Amiri (d. 41 AH), reviewed by: Hamdo Tammas, 1st edition, Dar Al-Ma'rifa, 1425 AH - 2004 AD.
- Paving buildings in explaining the letters of meanings, Ahmed bin Abdul Nour Al-Malqi (d. 702 AH), edited by: Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, 3rd edition, Dar Al-Qalam, Damascus - Syria, 1423 AH - 2002 AD.
- The Seven in the Readings, Ahmed bin Musa bin Al-Abbas Al-Tamimi, Abu Bakr bin Mujahid Al-Baghdadi (d. 324 AH), edited by: Shawqi Dhaif, 2nd edition, Dar Al-Maaref - Egypt, 1400 AH.
- Explanation of Ibn al-Nazim on the Alfiyyah of Ibn Malik, Badr al-Din Muhammad Ibn Imam Jamal al-Din Muhammad Ibn Malik (d. 686 AH), edited by: Muhammad Basil Uyun al-Aswad, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1420 AH - 2000 AD.
- Explanation of the verses of Mughni al-Labib, Abdul Qadir bin Omar al-Baghdadi (d. 1093 AH), edited by: Abdul Aziz Rabah and Ahmed Youssef Daqqaq, 2nd edition, Dar al-Ma'mun for Heritage, Beirut - Lebanon, 1393 AH.
- Explanation of Al-Ashmouni on Alfiyyah Ibn Malik, Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad bin Issa, Nour Al-Din Al-Ashmouni Al-Shafi'i (deceased: 900 AH), 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1419 AH - 1998 AD.
- Explanation of Al-Kafiyah Al-Shafiyya, Jamal Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Tai Al-Jiani, verified and presented by: Abdel Moneim Ahmed Haridi, 1st edition, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Mecca, 1402 AH - 1982 AD.
- Al-Mufassal Explanation by Al-Zamakhshari, Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish Ibn Abi Al-Saraya Muhammad ibn Ali, Abu Al-Baqa Muwaffaq Al-Din Al-Asadi Al-Mawsili, known as Ibn Ya'ish and Ibn Al-Sa'in (d. 643 AH), presented to him by: Dr. Emil Badi' Yaqoub, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Lebanon – Beirut, 1422 AH - 2001 AD.

- Explanation of the Muqaddimah al-Muhasaba, Tahir bin Ahmad bin Babshadh (d. 469 AH), edited by: Khaled Abdul Karim, 1st edition, Al-Asriyya Press, Kuwait, 1977 AD.
- Explanation of Facilitation of Benefits, Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jiyani, Abu Abdullah, Jamal Al-Din (d. 672 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, 1st edition, Hajar Printing, Publishing, Distribution and Advertising, 1410 AH - 1990 AD.
- Explanation of the Book of Sibawayh, Abu Saeed Al-Sirafi Al-Hasan bin Abdullah bin Al-Marzban (d. 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 2008 AD.
- Reasons for grammar, Abu Al-Hasan Muhammad bin Abdullah Al-Warraq (d. 381 AH), edited by: Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia, 1420 AH - 1999 AD.
- Linguistic Philosophy and Arabic Words, Jurji Zidane, 1st edition, Dar Al-Hadatha for Printing, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon, 1987 AD.
- In Arabic grammar, criticism and guidance, Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, 2nd edition, Dar Al-Raed Al-Arabi, Beirut - Lebanon, 1406 AH - 1986 AD.
- Qur'anic readings in linguistic dictionaries until the end of the seventh century AH, Dr. Abdul Rahman Mutlaq Al-Jubouri, 1st edition, Al-Habib Library, Baghdad - Bab Al-Muadham, 1440 AH - 2019 AD.
- Al-Kafi fi Sharh Al-Hadi, Abu Al-Ma'ali Izz Al-Din Abdul Wahhab bin Ibrahim bin Abdul Wahhab Ibn Abi Al-Ma'ali Al-Kharji Al-Zanjani (d. 655 AH), study and investigation - Grammar Department, Volumes (1-4) -: Dr. Mahmoud bin Youssef Fajjall, investigation - Morphology Department, Volume Five -: Dr. Anas bin Mahmoud Fajal, 1st edition, Dar Al-Nour Al-Mubin, Amman - Jordan, 2020 AD.
- The book by Sibawayh: Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi, with loyalty, Abu Bishr, nicknamed (Sibawayh) (d. 180 AH), edited

by: Abdul Salam Muhammad Haroun, 3rd edition, Al-Khanji Library, Cairo - Egypt, 1408 AH - 1988 AD.

- Al-Kashshaf fi Fakīqāt Māziyāt al-Tanzīl, Abu al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmad, Al-Zamakhshari Jarallah (d. 538 AH), 3rd edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut - Lebanon, 1407 AH.
- Revealing suspicions about the names of books and arts, Mustafa bin Abdullah, known as Haji Khalifa or Al-Hajj Khalifa (d. 1067 AH), Al-Muthanna Library, Baghdad, 1941 AH.
- Al-Lubab fi Illāl al-Sāla wa al-Asāb, Abu al-Baqa Abdullah bin al-Hussein bin Abdullah al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Dr. Abdul Ilah Al-Nabhan, 1st edition, Dar Al-Fikr, Damascus - Syria, 1416 AH 1995 AD.
- Tha'lab Councils, Abu al-Abbas Ahmad bin Yahya, known as (Tha'lab) (d. 291 AH), explained and edited by: Abd al-Salam Muhammad Haroun, 2nd edition, Dar al-Ma'aref, Cairo - Egypt, 1960 AD.
- The Academy of Arts in the Dictionary of Titles, Kamal al-Din Abu al-Fadl Abd al-Razzaq bin Ahmad, known as Ibn al-Futi al-Shaybani (d. 723 AH), edited by: Muhammad al-Kadhim, 1st edition, Printing and Publishing Institution - Ministry of Culture and Islamic Guidance, Iran, 1416 AH.
- Compounds in Arabic, Dr. Khadija Zabbar Al-Hamdani, 1st edition, Dar Osama for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 2008 AD.
- Al-Masā'il Al-Halabiyyat, Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Dr. Hassan Hindawi, 1st edition, Dar Al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution, Damascus - Syria, 1407 AH - 1987 AD. Secrets of Arabic, Abdul Rahman bin Abi Al-Wafa Muhammad bin Ubaid Allah bin Abi Saeed, Abu Al-Barakat Al-Anbari (d. 577 AD), edited by: Dr. Fakhr Saleh Qadara, 1st edition, Dar Al-Jeel, Beirut - Lebanon, 1995 AD.
- The Problem of Parsing the Qur'an, Abu Muhammad Makki bin Abi Talib Hamush bin Muhammad bin Mukhtar Al-Qaysi Al-Qayssi Al-Qayrani Al-Andalusi Al-Qurtubi Al-Maliki (d. 437 AH), edited by: Dr. Hatem Saleh Al-Damen, 2nd edition, Al-Resala Foundation, Beirut - Beirut, Dr. T.

- The Problem of Parsing the Qur'an, Abu Muhammad Makki bin Abi Talib Hamush bin Muhammad bin Mukhtar Al-Qaysi Al-Qayssi Al-Qayrani Al-Andalusi Al-Qurtubi Al-Maliki (d. 437 AH), edited by: Dr. Hatem Saleh Al-Damen, 2nd edition, Al-Resala Foundation, Beirut - Beirut, Dr. T.
- The Meanings of the Qur'an by Al-Akhfash, Abu Al-Hasan Al-Mujashi'i bi-Wala', Al-Balkhi, then Al-Basri, known as Al-Akhfash Al-Awsat (d. 215 AH), verified by: Dr. Hoda Mahmoud Qaraa, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo - Egypt, 1411 AH - 1990 AD.
- Meanings of the Qur'an by Al-Farra', Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzur Al-Dailami Al-Farra' (d. 207 AH), edited by: Ahmed Youssef Al-Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, and Abdel Fattah Ismail Al-Shalabi, 1st edition, Dar Al-Masria for Authoring and Translation, Egypt, Dr. T.
- Meanings of the Qur'an and its parsing, Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl, Abu Ishaq Al-Zajjaj (d. 311 AH), edited by: Abdul Jalil Abdo Shalabi, 1st edition, World of Books, Beirut - Lebanon, 1408 AH - 1988 AD.
- Meanings of grammar, Dr. Fadel Saleh Al-Samarrai, 1st edition, Arab Heritage Revival House, Beirut - Lebanon, 1428 AH - 2007 AD.
- Dictionary of Authors, Omar Reda Kahhala, Dr. I, Al-Muthanna Library, Arab Heritage Revival House, Beirut - Lebanon, Dr. T.
- Mughni Al-Labib, on the books of Arabs, Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Jamal Al-Din, Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak, and Muhammad Ali Hamdallah, 6th edition, Dar Al-Fikr, Damascus - Syria, 1985 AD.
- Al-Muqtadib, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar Al-Thamali Al-Azdi, known as Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abdul-Khaleq Azima, The World of Books, Lebanon - Beirut, Dr. T.
- Results of Thought in Grammar, Abu Al-Qasim Abdul Rahman bin Abdullah bin Ahmed Al-Suhaili (d. 581 AH), 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1412 - 1992 AD.

- Arabic grammar criticism and construction, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Dar Al-Sadiq, Beirut - Lebanon, 1389 AH - 1968 AD.
- The jokes of the blind man, Salah al-Din Khalil bin Aybak al-Safadi (d. 764 AH), commented on it and annotated it: Mustafa Abdul Qadir Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, Beirut-Lebanon, 1428 AH-2007 AD.
- University theses and dissertations
- The grammatical reasoning according to Al-Zanjani (d. 655 AH) in his book Al-Kafi fi Sharh Al-Hadi (Master's thesis), prepared by the student: Ali Mustafa Ibrahim, supervised by: A. Dr.. Muthanna Fadel Theeb, Iraqi University/College of Arts/Arabic Language Department, Iraq, 1443 AH - 2021 AD.
- The methodological controls and general foundations of the grammarians who explain their grammatical texts, Izz al-Din al-Zanjani (d. 655 AH) in his book (Al-Kafi) as an example (doctoral thesis), supervised by: A. M. Dr.. Ahmed Khaled Mahmoud, University of Baghdad/ College of Islamic Sciences/ Department of Arabic Language, Iraq, 2021 AD.
- Morphologically and grammatically interesting in the book Al-Kafi fi Sharh Al-Hadi by Abu Al-Ma'ali Izz Al-Din Al-Zanjani (d. 655 AH) (Master's thesis), supervised by: A. Dr.. Khawla Mahmoud Faisal, and A. M. Dr.. Adel Saleh Allawi, Tikrit University/ College of Education for Human Sciences/ Department of Arabic Language, Iraq, 2021 AD.